الجريمة وعلم الاجتماع

بقلم

الدكتور عبد العزيز عزت

اختلفت النظريات فى تفسير الجريمة . ولقد حصر أغلبها العلامة تافت Taft — أستاذ علم الاجتماع بجامعة Illinoi بأمريكا — فى تقسيم جامع فى كتابه القيم الذى نشره حديثاً بعنوان « علم الجريمة » [١] فهو فيه يقسم هذه النظريات من ناحيتين : ناحية الأسباب الشخصية الدافعة للمجرمين أنفسهم نحو الجريمة . وناحية الأسباب المادية والاجتماعية المولدة للجريمة — والتى عملت ولمدة طويلة على تكوين نزعات الإجرام المتباينة عند المجرمين . وعلى هذا الأساس يحصرها من الناحية الأولى فى النظريات الآتية :

ما يمكن أن نسميه بالنظرية الجسمية the anthropological approach وهى تقول إن المجرمين يتميزون عن غيرهم بسمات بدنية يمكن ملاحظاتها فى بنيتهم الخاصة ، فهى بهذا تربط بين حالتهم الجسمية وبين تصرفاتهم الشاذة . وهناك علاقة وثيقة بين السلوك الإجرامى ومظاهر الجسم وخاصة سمات الوجه وبهذا أصبح الإجرام ثابتاً يصدر عن أفراد معينين لهم مشخصاتهم الذاتية وهم مجبرون فى إجرامهم لأن تركيبهم الجسمى يرغمهم على الإتيان بأفعالهم غير السوية ولهذا سميت هذه النظرية أحياناً بالنظرية الجبرية [٢]. وأهم مؤيديها Lombroso [٣] لمبروزر فى إيطاليا وهوتون Hooton فى أمريكا [٤].

ثم يذكر النظرية الطبية the medical approach وهى تبحث بطبيعة الحال فى أثر الأمراض الجسمية فى الجريمة ، فبعض الناس يرتكبون الجرائم ويحيون حياة كلها الرذائل والشرور بسبب أمراضهم البدنية ، فهذه الأمراض عند بعض البحاث وخاصة بيرت Burt عامل مهم من عوامل السقوط

(١) Taft, Criminology, New York 1947, P.P. 38-42.

(٢) الدكتور على عبد الواحد وافى — المسئولية والجزاء ، مصر ١٩٤٥ ص ١٠١ .

(٣) Lombroso — Homme criminel, Paris 1893, vol. I, P. 131 et suiv.

(٤) Hooton — The american criminal, Cambridge 1939, vol. I, P. 13.

الاجتماعى الذى يؤدى بأصحابه إلى الجرائم . ولعل أهم هذه الأمراض عندهم ، أمراض الجهاز العصبى والأمراض التناسلية ومن أخطرها الزهرى(١) .

وتأتى بعد هذا النظرية الحيوية the biological approach وهى تجتهد فى ربط الجريمة بالوراثة heredity فالسبب الدافع للجريمة عند أصحابها هو صفات متأصلة فى الفرد تأتيه بالولادة ، وميوله الإجرامية تنزل إليه من أبويه وأسلافه . ويعتمدون فى إثباتها فى الغالب بما يلاحظونه من مثل هذه الصفات عند بعض الكائنات المخالفة للإنسان كالنباتات والحيوانات وبتوهمهم أن مثل هذه الصفات الإجرامية criminogenic traits تسود وتنتشر عند بعض أفراد أسر معينة من الناس . وأهم من قال بهذه النظرية الأستاذ والتر Walter(٢).

ثم يذكر الأستاذ تافت النظرية العضوية the physiological approach وهى ترجع الجريمة إلى اضطرابات فى وظائف الأعضاء عند المجرمين وتأخذ هذه الاضطرابات غالباً ثلاثة أشكال : اضطرابات خاصة بالانتقال فى مراحل العمر المختلفة ولعل أخطر مرحلة عندهم هى مرحلة المراهقة حينما تظهر علامات النضوج الجنسى عند كل من الذكر والأنثى . وهناك اضطرابات دورية لها أثرها فى زيادة أو قلة نوع المجرمين ، منها دورات الطمث عند المرأة التى تجعلها فى حالة ضعف جسمى مما يستتبع قلة الجرائم عند النساء إذا قورنت بجرائم الرجال ، وهذا ما جعل نوع جرائم المرأة أقل عنفاً فى الغالب من جرائم الرجل . ومنها أخيراً اضطرابات خاصة بإفرازات معينة لبعض الغـــدد الداخلية . . . إلخ وأهم من يمثل هذه النظرية الأساتذة شلاب Schlapp وسميث Smith وبيرمان Berman (٣) .

ثم تأتى بعد ذلك النظرية النفسية the psychological approach وهى التى ترجع الجريمة إلى نوع من الجموح النفسى فى الفرد — فالسبب الدافع هو نوع من الشذوذ فى شخصية الإنسان يرتبط كل الارتباط بما له من حاجات ورغبات معينة لا تساير ما لغيره من السويين فى العادة ، وذلك لما يخضع له من العوامل النفسية الدفينة فى داخليته كالأغراض الخاصة والآراء والمعتقدات

---

(١) Burt — The Young deliquent, London 1938, P. 249.

(٢) Walter — Genetics, New York 1938, P.P. 298-302.

(٣) Schlapp and Smith — The new criminology, New York 1928, P. 46.

الشخصية والميول والعادات الذاتية ومحبة تقليد الغير ومحاكاته . . . إلخ وغير ذلك من العناصر النفسية التى تحرك نحو الجريمة ونحو حالات تتعارض مع الحياة السوية للناس فى المجتمع ، فيبدو المجرمون بسببها متنافرين مع سننها السليمة . ولقد يتدخل فى خلق هذه العوامل انعزال بعض الأفراد عن مجرى الحياة الاجتماعية مما يخلق عندهم النقمة على الغير ، وقد يكون سبب ذلك الوهم بأنهم مضطهدون من الناس فوجبت مقاومتهم والاعتداء عليهم ، وقد يكون هذا بسبب ما لاقاه فعلا المجرم من قسوة لا ترحم فى معاملاته مع غيره فتصبح حياته نوعاً من الصراع والاعتداء الدائم ، وأهم من كتب فى هذا الباب تارد Tarde و كارل مينجر Karl Menniger [1].

ثم يعرض الأستاذ تافت بعد ذلك إلى نظرية الأمراض العقلية the psychiatric approach وهى التى لا تكتفى بالانحراف النفسى السابق الذكر — وإنما تقول بتأصل مرض أو أمراض داخلية تدفع الفرد إلى الجريمة — ويمكننا أن نذكر من هـذه الأمراض ما يسمى بالفصام Schizophrenia وهو ما يمكن تسميته بمرض حب التفرد والابتعاد عن الناس ومحبة الانعزال عن الحياة الاجتماعية مما يقصى الفرد عن المنطق العام لمجرى الحياة العامة — ويخلق عنده نوعاً من الشذوذ فى تصوراته وأفعاله لانسحابه من بيئته الاجتماعية وانطوائه على نفسه"، ومنها الهوس Mania وهو مرض عدم الاكتراث — والتفاؤل الشديد ، وعدم التبصر بما سيقع بالضبط من نتائج لأفعال الإنسان ، ويصبح الفرد بسبب ذلك لا يدرك للقيم الاجتماعية ولا يقدر العواقب ، وذلك لشعوره المتأصل بأنه سيسلم فى كل المواقف . ومنها الصرع Epilepsy وهو حالة مرضية يفقد أحياناً فيها المجرم وعيه فيقدم على جرمه ويكون فى نوبة إجرامية كلها التهيج والإصرار المفرط والاندفاع العدوانى الجامح . . . إلخ ، وغير ذلك من الدوافع المرضية المتأصلة فى نفوس المجرمين والتى تعمل فى الخفاء وراء سلوكهم المعتدى على أصول العادات والعرف والقانون . وأهم من كتب فى هـذه النظرية فارس Faris ودنهام Dunham وجولت Gault [2].

---

(١) Karl Menninger — The human mind, New York 1930, P. 26.
Tarde — La philosophie pénale, Paris écrition Alcan, P. 319.
Berman — New creations in human beings, New York 1938, P. 218.

(٢) Faris and Dunham — Mental disorders in urban areas, Chicago 1939, P. 173.

وأخـــيراً تأتى نظرية التحليل النفسى the psychoanalytical approach وهى التى تعبر عن اتجاه العلامة فرويد Freud وأتباعه فى تفسير الجريمة ، وتتلخص وجهة نظرهم فى أن الجريمة محاولة تلقائية لا واعية تدفع إليها عوارض نفسية كامنة فى اللاشعور ، وأن أهم هذه العوارض ما يتعلق بالجنس sex والجوع hunger ، فكلاهما يخلق فى النفس حالة من القلق والفزع والخوف تؤدى إلى الصراع بين الفرد وبين مطالب المجتمع . ويريد الفرد عادة الخروج من هذه الحالة القلقة المتعبة ، وخروجه يكون بطرق مختلفة أهمها اثنين — أحدهما نظرى والآخر عملى : الأول هو إطلاق الفرد لعنان مخيلته فى وعيه وهو ما يعرف عادة بأحلام اليقظة ، والثانى انصرافه إلى تحقيق عمل معين ، هذا العمل يصح أن يكون عملا إجرامياً فيه اعتداء على الغير . وأهم من شرح هذا الاتجاه فى وضوح وجلاء الأستاذ هيلى Healy[1]. وانظر أيضاً المقال القيم للأستاذ سويف فى مجلة علم النفس[2] .

أما النظريات الخاصة بالأسباب المادية والاجتماعية المولدة للجريمة فأهمها عند الأستاذ تافت ما يأتى :

هناك النظرية الجغرافية وتفترض أثر البيئة الطبيعية المادية على الجريمة ، فتقول مثلا بأثر المناخ فيها . ويقصد بهذا أثر الحرارة والرطوبة والضغط الجوى ، ويضاف إلى المناخ أثر التضاريس من ارتفاعات وانخفاضات فى سطح الأرض ، وأثر القوى الطبيعية فى مختلف أشكالها سواء ما كان منها فى الخارج أم فى باطن الأرض ، وأثر الموقع الجغرافى . . . إلخ على سلوك الإنسان بوجه عام وعلى سلوكه الإجرامى الشاذ بوجه خاص ، ولقد بدأ الاهتمام بهذه النظرية منذ أوائل القرن التاسع عشر فنرى مثلا المفكـــر كتليه Quetelet البلجيكى يذهب إلى أن جرائم السطو على الملكية تزداد فى الشتاء بينما جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد فى الصيف . ودرس غيره مسألة توزيع الجرائم وتغير نسبها ، وأنواع إجرام الأحداث ومحترفى الجرائم — إلخ وأهم من يمثلها بحق هو دكستر[3] ويوسف كوهين .[4]

(١) Healy — Roots of crime, New York 1935. P. 279.
Gaul — Criminology, New York 1932, P. 176.

(٢) مجلة علم النفس مجلد ٤ عدد ٣ ، فبراير ١٩٤٤ .

(٣) Dexter — Conduct and the weather, New York 1899. P. 82.

(٤) Joseph Cohen — Annales of the American academy of political & social science, sept. 1941, P.P. 29-38.

وهناك النظرية السكانية وتتلخص فى القول بأثر توزيع السكان على الجريمة من حيث كثافتهم وكثرة عددهم فى بقعة معينة أو تخلخلهم وتوزعهم فى بقعة أخرى . فنوع التجمع السكانى له صداه فى كثرة أو قلة الجرائم . وهذا التجمع يرتكز عادة على مبلغ الهجرات الداخلية أو الخارجية من البلد الواحد ، وعلى مبلغ المنافسة فيه بين هيئات التخصص وقيام قانون تقسيم العمل . فحيث يزداد التجمع وتشتد المنافسة تزداد فى نظر بعض البحاث — الذين لا يذكر منهم الأستاذ تافت أحدا — نسبة الجرائم وخاصة مثلا جريمة الانتحار كما يؤكد هذا الأستاذ هالفاكس[1] Halbwachs ، وحيث تقل الكثافة وتضعف ويتناثر السكان تقل الجرائم وهذه الجريمة على وجه التخصيص .

ثم يعرض الأستاذ تافت للنظرية الاقتصادية وهى تقول بأثر الإنتاج وتبادل المنافع وتوزيع الثروات واستهلاكها على موجات الجرائم ، فالعوامل الاقتصادية هى التى تخلق فى الغالب الفقر والبطالة وقلة الأجور ، وكثرة ساعات العمل والإرهاق فيه . . . إلخ . وهى التى يصح أن تزيد من بؤس الناس وتغريهم بالخروج على القانون لما تلجأ إليه من استغلال اليد العاملة بشكل غير عادل كاستخدام النساء والأطفال فى المصانع وما لذلك من أثر سيء فى إضعاف التربية المنزلية والرقابة العائلية مما يؤدى إلى التدهور الخلقى والاجتماعى والإكثار من ارتكاب الجرائم . ولعل أشهر من كتب فى هذا الباب فانكان Van Kan[2] وبونجر Bonger[3] .

وأخيراً تأتى النظرية الاجتماعية وهى التى تقول بأثر العوامل الاجتماعية المختلفة على الجريمة وخاصة أثر التربية والدين ووسائل التسلية ، والمهنة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية يشير الأستاذ تافت إلى أثر عناصر الحياة العامة ويقصد بذلك أثر العادات والعرف والتقاليد ، ومن ناحية ثالثة يذكر أثر المستوى الحضارى ويقصد بذلك المستوى الأدبى والمادى فى المجتمع ، ومبلغ نشاط الهيئات فيه وقيام المنافسة فيما بينها ومبلغ الانسجام أو التنافر الذى تخلقه مثل هذه المنافسة .

---

(١) Halbwachs — Les Causes du suicide, Paris 1930, Chap. VII.

(٢) Van Kan — Les Causes ecmoniques de la criminalité, Paris 1903, P. 67.

(٣) Bonger — criminality and economic conditions, Boston 1916, P. 98.

ويضع الأستاذ تافت الأهمية للعاملين الأخيرين أى أن حياة التنظيم والحضارة أقيم عنده وأسبق من حياة النظم نفسها(١) .

إن تقسيم تافت المتقدم الذكر تقسيم جامع أحصى أغلب وجهات النظر التى عرضت بالبحث فى أمر المجرمين ومع ذلك هو لا يخلو عندنا من عيوب ، فأول ما نأخذ على هذا التقسيم إغفاله لنظرية مهمة كان لها — ولا تزال — أهميتها فى تفسير الإجرام هى ما نسميه بالنظرية العقلية وهى التى ترجع الجريمة إلى إرادة المجرم نفسه وتجعله مسئولا شخصياً عن جرمه ولهذا تسمى أحياناً بنظرية الاختيار(٢) ، بحكم الافتراض أنه شخص عاقل يفكر تفكيراً سليما فيدرك أسباب فعله وما يترتب عليه من نتائج(٣) . وهى هذه النظرية التى كانت لها أهميتها فى التاريخ قديماً وحديثاً لأن المسئولية الجنائية القانونية ترجع إليها فى أساسها. وهى نظرية فلسفية تعتمد على الصفات العامة للإنسان باعتباره إنسانا لا ينتمى إلى مجتمع معين أو زمان معين أو مكان معين ، فهو إنسان ميتافيزيقى ينسب إلى جنس عام هو الجنس البشرى الذى تتميز قيمته عن غيره من الأجناس الأخرى للمخلوقات بالعقل والتفكير والإرادة . فهى نظرية وضعها خيال المفكرين التجريديين وخاصة فلاسفة القرن الثامن عشر ومن بينهم على وجه التخصيص جان جاك روسو فى كتابه الشهير « العقد الاجتماعى » (٤).

ونأخذ عليه بعد ذلك أنه أخرج من النطاق الاجتماعى كلا من العامل السكانى والعامل الاقتصادى ، وهذه نزعة غريبة عند تافت وعند غيره من المفكرين الاجتماعيين فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . فلقد درجوا على النظر نظرة مادية إلى مسألة السكان والمسائل الاقتصادية . فالسكان عندهم كالمواد يتوزعون بكثرة أو بقلة كما تتوزع الأشياء الصماء والنباتات والحيوانات خاضعين فى ذلك للبيئة المادية الجغرافية ، ويصبح بنو الإنسان فصيلة بين فصائل الحيوانات ، ويصبح فهمهم هنا فهم زيولوجى Zoologique باعتبار أن الإنسان حيوان آكل يعيش لجسمه ، مع أن السكان عامل اجتماعى له طبيعته الخاصة الاجتماعية ويخضع أول ما يخضع لمؤثرات من النوع نفسه ، فلقد يتجمع الناس بكثرة

(١) Taft — op. ci. 41, 42.

(٢) الدكتور عبد الواحد ، المصدر السابق ص ٩٨ .

(٣) Rousseau — Contrat Social, Paris 1914 (Beaulavon), P 174.

(٤) Ibid., 121, 123.

لسبب مرفولوجى اجتماعى خاص ببنية المجتمع(١)، كالهجرات الداخلية والهجرات الخارجية . أو لسبب فزيولوجى اجتماعى خاص بالنظم فى المجتمع(٢) كالدين والسياسة وهذا ظاهر مثلا فى المدن الدينية كمكة والقدس ولورد Lourdes بفرنسا... إلخ أو المدن السياسية فى نشأتها كالقاهرة وفرساى وكوبيك . . . إلخ وهذا تجمع بشكل مستديم ، ولكن التجمع قد يكون كذلك بشكل عارض ولأسباب اجتماعية كالحال فى الأعياد والمواسم ، وقد يكون لسبب لغوى ، كسماع خطيب مصقع ، أو لسبب جمالى كالاجتماع لسماع الغناء والموسيقى . . . إلخ .

كذلك نظرتهم إلى العالم الاقتصادى لا تخرج عما تقدم ذكره أى أنها نظرة مادية . فالثروة عندهم وسيلة لزيادة المنفعة والكسب ، مع أن الثروة لا قيمة لها فى ذاتها عند الاجتماعيين وأن قيمتها تأتيها من المجتمع ونظمه ، فهى ترتبط أشد الارتباط بالظواهر الاجتماعية الأخرى : فللدين أثره فى تحديد قيم بعض السلع فى الأسواق ، وللسياسة أثرها فى تحديد الأسعار ، وللفهم الجمالى أثره فى الإقبال أو الإعراض فى البيع والشراء ، وللعقل الجمعى وعناصره كالعادات والعرف والتقاليد والذوق العام أثره فى انتشار البضائع أو نكوصها بين الناس فى المجتمع . . إلخ(٣) . فكل من العامل السكانى والاقتصادى لا ينفصل عن الطبيعة الاجتماعية وهما من العناصر الاجتماعية المهمة التى تتأثر وتؤثر فى غيرها فى المجتمع البشرى وهذا ما تنبه إليه دوركيم ومدرسته ، وهذا يخطئ تافت وغيره من المفكرين الأنجلوسكسونيين عندما ينظرون إليهما كعناصر مادية قائمة بذاتها وتنفصل عن الطبيعة الاجتماعية ولا تتصل بغيرها من الظواهر الاجتماعية .

ثم نأخذ بعد ذلك على الأستاذ تافت أنه عندما يتكلم عن نظريته الاجتماعية فى الجريمة والمجرمين يضعف من أثر العوامل القوية الملزمة الواضحة كالدين والتربية والمهنة . . . إلخ ويفضل عليها عناصر اجتماعية مبهمة لا يحددها لنا وهى ما يسميه بالحالة العامة فى المجتمع وما يسميه كذلك بالمستوى الحضارى ، فهذان العنصران لهما من الإبهام والغموض ما أوجب اختلاف رجال الاجتماع(٤) فى تحديد

---

(١) Durkheim — Les règles de la méthode sociologique, Paris 1927, P. 17, 139.

(٢) Ibid., 16, 137.

(٣) Bouglé — L'évolution des valeurs, Paris 1922, chrp. VI.

(٤) The Sociological review, London 1941, January-April, P.P. 56-68.

مدلولها ودفع دوركيم إلى أن يميز فى النظم الاجتماعية بين ما هو مكتوب ومحدود وبين ما هو غير مكتوب ومبهم . وجعل للنظم التى تقوم على أساس مكتوب أهميتها واعتبارها لما لها من أثر بالغ فى حياة الناس فى المجتمع بحكم ما لها من إلزام واقع مؤكد ولما لها من جزاء ينزل على من يخالفها . فمن هذه النظم الأديان لما لها من كتب منزلة وغير منزلة(١) تضم أصولها وتعاليمها ، ومنها التربية التى تقوم على أساليب موضوعة وسياسة مرسومة ، ومنها المهنة التى تقوم على قوانين العمل التى تنظمها من حيث أجورها وساعات عملها . . . إلخ ومنها السياسة التى ترتكز على دساتير مشرعة ، ومنها اللغة التى لها قواعدها فى حركاتها وسكناتها . . . وهلم جرا هذه النظم عند دوركيم ومدرسته(٢) أقوى أثراً من الناحية الاجتماعية من النظم غير المكتوبة كالعادات والعرف والتقاليد والمستوى الحضارى(٣) . . . إلخ ،

---

(١) هناك أديان غير منزلة ويسميها رجال الاجتماع بالأديان القومية كالكنفوشيوسية والبوذية الخ . L'année Sociologique, Paris 1925.

(٢) Durkheim — De la division du Travail Social, Paris 1926, P. 291.

(٣) على الرغم من هذا الغموض والإبهام يمكننا إيضاح معنى هذه المصطلحات الاجتماعية بالشكل الآتى .

العادات يقصد بها علماء الاجتماع المحدثون الأفعال الآلية التى يأتى بها الناس ويشعرون أنهم متساقون فى فعلها من تلقاء أنفسهم . وليس هناك سلطة معينة تضطرهم إلى الإتيان بها سوى سلطة المجتمع نفسه ، ويؤاخذون إن لم يتبعوها . كرفع اليد إلى الجبهة للتحية عند لقاء الأصدقاء أو رفع القبعة للغرض نفسه عند الفرنجة . (انظر MacIver-Society, New York 1944, P. 359 وأيضاً الدكتور عزت السلطة فى المجتمع مصر ١٩٤٧ ص ٣٢ و ٣٣) .

أما العرف فهو المعتقدات التى تسرى بين الناس ، ويشعرون أنها ملزمة لهم وتضغط عليهم ويجدون أنفسهم مضطرين إلى الإيمان بها . ويشمل العرف عناصر كثيرة أهمها الحكم والأمثال والأساطير المقدسة ذات المسحة الدينية ومنها الملاحم والأغانى الشعبية . . . الخ . انظر (Ginsberg — The psychology of Society, London 1928, P. 104). والسلطة ص ٤٧ .

أما التقاليد فهى عادات خاصة ببيئة اجتماعية معينة وأفعال تسود فى محيط اجتماعى محدود ، وتمثل أنواع السلوك الخاصة ببعض الطبقات والطوائف والبيئات وهى لها احترامها فى محيطها الخاص بين أفراد الجمع الواحد ، وهى التى تكسب هذا الجمع الهيبة فى نظر الجموع الأخرى فى المجتمع وهى التى تؤكد الوحدة والتضامن فيما بينهم — فمثلا من تقاليد الكشافة التحية بثلاثة أصابع فقط — وهناك تقاليد المجامع العلمية فى قبول أعضائها الجدد — وتقاليد الهيئات الدينية الخ . (انظر Ginsberg, 106 ، والسلطة ص ٥٣ و ٥٤) .

أما المستوى الحضارى فهو ما يسميه ووركيم بالكثافة المادية الأدبية للمجتمع ، ويريد بذلك

فهذه عناصر تمثل نوعاً من الإبهام الاجتماعى ، نعم يصح أن تكون مصدراً لما سيتضح ويكتب بعد ذلك وخاصة فى حالة سن القوانين ولكن مما لا شك فيه أن النظم التى تقوم على أساس مسطور أكثر وضوحاً وأثرها فعال لما لها من إلزام بين وجزاء مادى لا أدبى ، ولهذا إذا أردنا حصر الأثر الاجتماعى على الجريمة وجب الرجوع إلى العنصر الذى قلل من قيمته الأستاذ تافت Taft وهو عنصر النظم الاجتماعية ذات الأساس المكتوب كالدين والتربية . . إلخ وهذا ما قال به دوركيم ، وخاصة عند حصره للعناصر الاجتماعية المهمة الواجب تقديم دراستها على غيرها لما لها من صدى مدو فى حياة المجتمع وفى الجريمة أيضاً باعتبارها مظهراً عاماً لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً . وهو يذكر هذه العناصر وهذه النظم بالترتيب الآتى : الدين ، الأخلاق ، القانون والسياسة ، الاقتصاد ، اللغة ، الجمال . . . إلخ (١).

وأخيراً إن الأستاذ تافت ذكر هذه النظريات وكأنها كلها فى مستوى واحد وتتعادل فى قيمتها وأهميتها مع أن بعضها يفوق البعض لما كان له من خطر فى دراسة الجريمة ، ومهما يكن خطر أى واحدة منها فهذا لا يدل على صحتها وإنما على أن بعضها كان له نصيبه الخاص فى تقديم البحث بوجه عام فى هذا الموضوع ، ولهذا سنذكر السبب لتمييز بعض هذه النظريات ثم ننقدها من الناحية الاجتماعية لننتهى بعد ذلك إلى الاتجاه الصحيح فى أمر الجريمة وهو بيت القصيد فى هذا البحث .

لعل أهم النظريات التى يذكرها الأستاذ تافت — والتى لا تخلو من المآخذ — بحسب ترتيب ذكره لها هى : النظرية الجسمية ، فالنظرية الحيوية ، فالنظرية النفسية ، فنظرية الأمراض النفسية ، فالنظرية الجغرافية ، ويضاف إلى ذلك النظرية العقلية التى لم ترد فى تقسيمة . وتتلخص أهمية هذه النظريات فى أنها كانت منذ أوائل القرن التاسع عشر مداراً لتفسير الجريمة قبل ظهور علم الاجتماع

حجم المجتمع وعدد سكانه من جهة ، وتعدد الهيئات ونشاطها من جهة أخرى . فكلما صغر حجم المجتمع تأخر ترتيبه فى تقسيم المجتمعات من المتأخر إلى الراقى ، وهو يرتبها بالشكل الآتى : المعشر ، العشيرة الاتحاد ، القبيلة ، المدينة ، الأمبراطوريات القديمة ، الأقطاع ، الأمم ، الأمبراطوريات الحديثة ، الوحدات الدولية الكبرى . وكلما ضعف قيام تقسيم العمل تأخر المجتمع فى مستواه الحضارى لأنه فى هذه الحالة يكون هيئة واحدة تتعدد وظائفها ولا اختصاص فيها ، وهذا على عكس المجتمعات الكبيرة الراقية التى يتسع فيها نطاق تقسيم العمل ويقوم على التخصص الذى هو الدعامة الأكيدة للتقدم والرقى . (انظر Durkheim: Règles 94 - 109, 139 - 141 .

(١) Durkheim — De la méthode dans les sciences, I, P. 326

وبحثه فى هذا الموضوع بالنزعة الاجتماعية كما فعل مثلا دوركيم فى دراسته الاجتماعية المشهورة عن الانتحار .[١] والآن فلننقدها من هذه الناحية .

إن النظرية الجسمية مغرية لما لها من البريق العلمى ولكنها علمية فى الظاهر فقط لأن أصحابها يفكرون وكأن فكرة الجريمة شىء واحد بالنسبة لسائر المجتمعات مع أنها ليست كذلك من ناحية علم الاجتماع فمثلا عند الرومان والجرمان وفى المجتمعات الإقطاعية وفى الدول المتحضرة إبان القرن السادس عشر وجدت جرائم لا عقاب عليها اليوم ، وأننا بدورنا نعاقب أخطاء لم تعتبر كذلك فى ذلك العهد ، فنحن نجهل الجرائم ضد الدين وننبذ شهوة الانتقام والمبارزة ونعتبر الأولى أمراً غير شرعى والثانية ظاهرة مرذولة ، وأننا بدورنا ننزل العقاب التأديبى على الوالد الذى يعذب أولاده وعلى التاجر المحتكر ، وننزل العقاب المخفف على صاحب العمل الذى يجبر عماله على العمل أكثر من الوقت المشروع . . . إلخ مما يدل على أنه ليس هناك جريمة فى ذاتها وليس هناك فعل ينبذ ويعاقب إطلاقاً فهناك نسبية اجتماعية تختلف باختلاف الزمان[٢] .

أما النظرية الحيوية فيوجه رجال الاجتماع إليها النقد قائلين إن بعض الأقوام اشتهروا فى الماضى بميلهم إلى ارتكاب بعض الجرائم كالانتحار مثلا عند الكلتيين Les Celtes ومع ذلك قل هذا الميل كثيراً عن ذى قبل عند خلفائهم اليوم ، فلو أن الأمر كان يرجع إلى الوراثة . لاستمر هذا الميل كما كان قديما — ولكن هى عوامل خارجية اجتماعية أوجبت مثل هذه القلة وعدم الإقبال على الانتحار عندهم الآن[٣] . كذلك يرون أنه إذا كان الإجرام يرجع إلى أثر الوراثة لكانت نسبة الإجرام متساوية بين الرجال والنساء فى هذا الصدد — ولكن الإحصاءات وخاصة فيما يتعلق بجريمة الانتحار دلت على أن الرجال أشد ميلا إليه وينتشر عندهم أكثر من النساء[٤] .

أما النظرية النفسية وخاصة نظرية تارد Tarde التى تبنى انتشار الجريمة بين الناس على ظاهرة التقليد Imitation فيرى رجال الاجتماع أن لا هذه الظاهرة ولا غيرها من الظواهر النفسية الأخرى بكافية إطلاقاً لخلق موجة عامة ، وتيار سائد لنوع معين من الجرائم بين الناس فى وقت معين ، وفى مجتمع معين .

(١) Darkheim - Le Suicide, Paris, 1930, P. 19, 138 Règles, 143. (٢) Suicide, 67. (٣) Ibid., 76. (٤)

حقيقة يمكن أن يتأثر بسببها بعض الأفراد بشكل متقطع لا اتصال فيه ولا استمرار ، ولكنها غير كافية لتصبح عاملا قوياً لخلق ظاهرة اجتماعية تظهر وتسود بين الناس وتستقر لفترة محدودة من الزمن ، فأثرها أثر فردى محض ولا يتعدى هذا النطاق إلى النطاق الاجتماعى العام الواسع ، وإنما الذى له أثره الفعال هو الظواهر الاجتماعية فيعزى انتشار الجرائم مثلا إلى العامل الاقتصادى بسبب قيام أزمة معينة كزيادة الإنتاج مثلا أو إلى عامل ضعف أثر العادات والعرف والتقاليد أو إلى ضعف أثر الدين بين الناس أو إلى ضعف أثر التربية العائلية . . .إلخ وغير ذلك من الدوافع الاجتماعية(١) .

بينما يعترض على نظرية الأمراض النفسية بأن الإحصاءات فى مستشفيات الأمراض العقلية دلت على أن نسبة الجنون عند النساء أكثر منها عند الرجال بشىء طفيف ويذكر دوركيم مثلا فيما يتعلق بجريمة الانتحار أنها بمعدل ٥٤ أو ٥٥ امرأة لكل ٤٦ أو ٤٥ رجلا . فلو أن السبب الدافع للجريمة هو الجنون بوصفه مرضاً عقلياً لزاد عدد المنتحرات من النساء على عدد المنتحرين من الرجال ، ولكن الإحصاءات دلت دوركيم — ومن بعده هاليفاكس — على أن العكس صحيح أى أن متوسط عدد المنتحرين يفوق متوسط عدد المنتحرات مما يثبت فى وضوح أن انتشار الجرائم بين الناس لا يرجع إلى أمراضهم العقلية(٢) . وثمة اعتراض آخر هو أن الإحصاءات دلت على أن الجنون ينتشر عند اليهود أكثر من أصحاب الأديان الأخرى ، ومع ذلك انتهى دوركيم — وهو يهودى — من دراسته للانتحار عندهم أنه أقل نسبة فى انتشاره منه عند الكاثوليك والبروتستانت ، ومن هذا يتضح أن الدافع إلى كثرة الانتحار عند الأخيرين لا يرجع إلى الجنون أو ما شابه ذلك من الأمراض العقلية(٣) ، وإنما هناك أسباب أخرى تعمل على انتشار الجرائم بين الناس وهى فى الغالب أسباب اجتماعية محضة .

ويعترض رجال الاجتماع بعد ذلك على النظرية الجغرافية بأن قولها بأثر المناخ وخاصة عنصره المهم وهو الحرارة له أثر فى انتشار الجرائم بين الناس غير صحيح لأنه لو كان هذا الرأى صحيحاً لانتشرت فى بلاد جنوب أوربا عن شمالها مثلا ، ولكن دراسة دوركيم للانتحار دلته على أن الانتحار ينتشر أكثر فى البلاد الشمالية عنه فى البلاد الجنوبية فى أوربا (٤) ، مما يقطع بأن السبب جغرافى

(١) Suicide, 134-138. (٢) Ibid., 37-39. (٣) Ibid., 39-40. (٤) Ibid., 149.

ليس بفعال كما يتوهمون ، وإنما السبب اجتماعى بحت ويتلخص فى أن البلاد الشمالية فى أغلبها بلاد بروتستنتية بينما البلاد الجنوبية كاثوليكية ، وأن الكنيسة الكاثوليكية فى نظامها وعدد رجالها وتقاليدها أشد وأقوى من زميلاتها فى المذهب البروتستنتى ، ومن هنا يقر البروتستنتى بنوع من التحرر وعدم الإشراف الدينى الدقيق فيضعف الوازع الدينى عنده ويميل إلى ارتكاب الجرائم ومنها الانتحار . ويقول كذلك أصحاب هذه النظرية الجغرافية إن الجرائم فى العادة تقوى وتنتشر فى الصيف ويقل ذيوعها فى الشتاء بدليل أن نسبة عددها تأخذ فى الازدياد من شهر يناير إلى يوليو مثلا (١) ، وذلك بسبب ما تخلفه الحرارة من اضطراب فى أبدان ونفوس البشر . ولكن السبب الحقيقى عند الاجتماعيين هو أن فترة هذا الفصل من السنة فترة فراغ وجدة ، يميل الإنتاج فيه بوجه عام إلى القلة ويترك أغلب الناس فى الصيف مواضع أعمالهم فى إجازاتهم للراحة من عنائها . وتظهر فيه البطالة وهذا ما يشجع الشواذ من الناس إلى الاتجاه والإقدام على الجرائم والشرور .

وأخيراً يأتى نقد النظرية العقلية : يرى رجال الاجتماع أنها تتحدث عن مجرم من خلق خيال الفلاسفة لأن المجرم إذا كان عاقلا حقاً ما أتى جريمته التى تضره وتضر غيره فى المجتمع ، مما يدل على أن العقل فى حد ذاته عند تقرير الجريمة وفعلها ليس حراً وإنما هو مقيد بعوامل خارجية واقعية تشتق من ظروف الحياة الاجتماعية التى يألفها المجرم . فالعقل الفردى مثلا يتأثر عادة بالتعليم والثقافة التى أخذ بها الإنسان فى محيطه الذى نشأ فيه كالأسرة والمهنة والطبقة . . . إلخ ويتأثر كذلك بالآداب العامة فى المجتمع كالعادات والعرف والتقاليد التى تسود فيه(٢) فإذا كان هذا التعليم وهذه الآداب على مستوى راق رفيع رفعت من تفكير الفرد وخلقت عنده احترام القيم الاجتماعية الأخلاقية وأبعدته عن الجرائم وفعلها ، وإذا انحطت فى مستواها انحط بالتالى تفكير الفرد وميوله الأخلاقية وانحرف بطبعه الاجتماعى إلى الشرور والجرائم. فهناك إذن نسبية اجتماعية تفرض على الفرد النزوع إلى فعل الجرائم أو عدمه ، وهى هذه الظروف وهذه النسبية التى يجب أن يقام لها وزن فى معاقبة المجرمين ، ولكن النظرية العقلية لا تعرفها ولا تنزلها

(١) Suicide, 106.
(٢) Durkheim — Education et Sociologie, Paris 1924, P. 48

منزل الاعتبار وإنما هى تعاقب المجرم مجرداً من كل رداء اجتماعى وتنزل به الجزاء فى شكل انتقامى[١] ، ينصب على ماضى المجرم لا على مستقبل الجريمة ، وهذا اتجاه يدعو المجـــرم إلى الشطط فى إجرامه ، ذلك لأن العقاب يجب أن يقوم على رغبة الإصلاح ومنع حدوث الجرائم بالنسبة للمستقبل ، ولأن أصحاب هذه النظرية تصوروا أن المشرع هو الذى يضع القوانين بعبقريته ولادخل للمناسبات والظروف الاجتماعية فى ذلك[٢] ، وأن القاضى هو الذى ينفذها لا فى صالح المجتمع والقضاء على الجريمة وإنما ضد المجرم بتعذيبه والتشفى منه ، والأوضاع القانونية الحالية تؤيد هذا الاتجاه فى التفكير إلى حد كبير[٣] ، ولكنها نظرية خاطئة عند الاجتماعيين فالجزاء يجب أن يقوم على المعنى الاجتماعى الإنسانى كما سنرى .

ومما تقدم يظهر لنا أن علم الاجتماع لا ينظر إلى الجريمة نظرة فردية باعتبارها تمت إلى شخص معين وتفسر بأسباب خارجة عن نطاق الاجتماع ، وإنما الجريمة مظهر من مظاهر المجتمع البشرى وتقوم على أسس اجتماعية لا تمت بصلة إلى طبيعة الإنسان الجسمية أو النفسية أو غير ذلك من العوامل الطبيعية[٤] ، وبهذا تصبح الجريمة مظهراً عامـًا لحياة الناس فى جماعة وشأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى كالدين والسياسة والاقتصاد . . . إلخ سواء بسواء . فليس هناك مجتمع من المجتمعات الإنسانية إلا وتقوم فيه الجريمة بشكل أو بآخر[٥] ولا يمكن أن تحيى هذه المجتمعات بغير جرائم فهى من مستلزمات الحياة الاجتماعية ، كما أن الأمراض من مستلزمات الحياة الجسمية وكما أن الخطاء من مستلزمات الحياة العقلية وكما أن الرذائل من مستلزمات الحياة الأخلاقية . . . إلخ .

فلا ينظر إذن علم الاجتماع إلى المجرم وعقابه وإنما ينظر إلى الجريمة وجزائها ، ويعتبرها اعتداء على ما يقوم فى المجتمعات البشرية من سنن متوارثة كالعادات والعرف والتقاليد ، وعلى ما فيها من قوانين وضعية مشرعة ، ولا يعتبر كذلك

---

(١) Rousseau, op. cit,. 175

(٢) Ibid., 182-187.

(٣) Marquiset — Le Crime, Paris 1948, chap. III.

(٤) Suicide, 139.

(٥) Règles, chap. III. + Ibid., 414.

الجزاء انتقاماً من المجرم وإنما رداً لاعتبار الجماعة وإعادة احترام هذه السنن وهذه القوانين فى نفسية المجرم وفى نفسية من تحدثه نفسه أن يفعل مثله ، لأن الجماعة باعتبارها شخصاً معنوياً عاماً ، لها كرامتها ، ولها هيبتها ، ولها إلزامها ، ولهذا وجب احترامها واحترام كل ما يوجب الاستقرار الاجتماعى فى داخلها وأهم ذلك احترام السنن والقوانين القائمة فيها لأنها هى أساس هذا الاستقرار(١) .

ولا علم الاجتماع بعد ذلك يعتبر من بين أسباب الجريمة الأسباب الفردية التى تدفع الشخص فى مناسبة معينة أن يقترف جرمه ، كالسقوط فى الامتحان أو العشق المفرط ، أو الغيرة على الشرف . . . إلخ فهذه عنده أسباب ثانوية مثلها كمثل النقط الأخيرة التى تضاف كى ينسكب الإناء ، وإنما الإناء ملآن من قبل ذلك ، فحالة الامتلاء هى السبب الأصيل للفيض . كذلك الحال بالنسبة لأسباب الجرائم ، فهناك نوعان منها : النوع الفردى الذى يأتى عفواً فى آخر الأمر(٢) ، وهناك السبب الأساسى البعيد وهو بلاشك سبب اجتماعى . غير أن الاكتفاء بالسبب الواحد ليس من العلم فى شىء(٣) ، ويقوم على التحزب . والعلم لا يقر التحزب ، وإنما يقول العلم دائماً بتعدد الأسباب كى تحدد الظواهر المدروسة تحديداً دقيقاً يبرز طبيعتها على ما هى عليه فى واقع الأمر لا كما تبدو فى مخيلة الفلاسفة ، ومن بين هذه الأسباب هناك ثلاثة أسباب مهمة يراها دوركيم ومدرسته أن لها أثرها الفعال فى قلة الجرائم أو كثرتها هى : الأسرة ، والهيئة الدينية ، والهيئة السياسية(٤) . والتفضيل هنا لا يقوم على الرأى الشخصى وإنما على المقارنات الإحصائية العددية .

أما الأسرة فهى وحدة اجتماعية مهمة لها أثرها فى حياة الفرد وفى تقويم سلوكه وهذا الأثر مرتبط تمام الارتباط بوجودها المرفولوجى أى ببنيتها الاجتماعية من حيث كثافتها وعدد أفرادها فإذا كان عددهم قليلا كان أثرها ضئيلا عليهم ، وإذا زاد هذا العدد كبر هذا الأثر وكان عاملا وقائيا ضد الجريمة فلا يقدم الفرد فيها على ارتكاب الجرائم — وهذا راجع إلى أن تعدد أفراد الأسرة يخلق فيما بينهم نشاطاً

(١) Division, 47.
(٢) Suicide, 120.
(٣) Lalande — Les théories de l'induction et de l'expérimentation, Paris 1939,chap. IX.
(٤) Suicide, 222

متبادلا ، ويخلقه فيما بينهم وبين غيرهم فى المجتمع بوجه عام وفى الهيئات التى ينتمون إليها كالمهنة والنوادى الرياضية والثقافية . . . إلخ وهذا النشاط من شأنه خلق ذكريات ومشاعر وآمال مشتركة فيما بينهم فتربطهم بعضهم ببعض ويصبحون بفضل ذلك جسداً واحداً ووحدة لا ينفصم عراها وتكون الأسرة بهذا كائناً اجتماعيًّا له خطره وأثره على الأفراد فيها ولا يمكنهم الإنسلاخ من عرف تراثها الخاص ولا يمكن لأحدهم أن يشذ ويرتكب الجرائم والمعاصى لأنه يشعر بأن هناك عقلا جمعيا أسرى يراقبه ويحاسبه ويخلق عنده الضمير الاجتماعى العائلى الذى يؤنبه إن حدثته نفسه بارتكاب ما لا يتفق وعرف الاتجاه الجمعى فيها[١] .

كذلك شأن الهيئة الدينية ولا أقول الدين ، لأن الأديان فى حد ذاتها تنهى عن المنكر والمعاصى والإجرام ، فهى كلها متساوية فى هذا النهى ، وإنما الذى يفرق بين قوة الأديان فى منع الإجرام هو هيئاته التى تدعمه وتعمل على نشره بين الناس وعلى غرسه فى نفوسهم ، فإذا كانت الهيئة قوية فى تنظيمها وكان عدد رجالها كبيراً حتى يمكنهم الاتصال مباشرة بأكبر عدد ممكن من الأتباع والمريدين كان نفوذ الدين فى هذه الحالة كبيراً وأثره أعم وأشمل ويتغلغل فى حركات المؤمنين وسكناتهم ، وهنا يخلق الوعى الدينى وهو ظاهرة اجتماعية تتلخص فى احترام الفرد للسنن والقوانين الدينية بوجه خاص والسنن والقوانين الاجتماعية بوجه عام ، بها يحاسب الفرد نفسه أمام نفسه فيشعر فى داخليتها بمحكمة متهمها النفس وقاضيها المجتمع ممثلا فى هيئة معينة هى الهيئة الدينية ودستورها هو ما تخلقه بين الناس من عادات وعرف وتقاليد دينية ، فيشعر الفرد أنه ملزم ومجبر أن يأخذ بها ويخضع لها وألا يخرج عن دائرة حدودها ، فيبتعد بفضل ذلك عن الجريمة والإجرام[٢] .

أما السياسة فلها أثرها كذلك كعامل وقائى ضدالجريمة ذلك لأنها الساهرة على الأمن والسلام فى المجتمع ومنع اعتداء الناس بعضهم على بعض ، فمهمة الهيئة السياسية هى خلق الطمأنينة والاستقرار والأمان فى الحياة الاجتماعية[٣] ،

---

(١) Suicide, 174, 215.

(٢) Suicide, 149-170.

(٣) الدكتور عبد العزيز عزت — السلطة فى المجتمع مصر ١٩٤٧ ص ٩٥ — ٩٩ .

وهذا الأمان والأمن لا يتحقق فقط بما تملك من قوة تطبيق القانون . نعم إن إلزام القانون إلزام عادى له أثره الفعال فى إرهاب من تحدثه نفسه أن يرتكب الجرائم ، وله من صولته أن ينزل العقاب الرادع على من أجرم[١] ، ولكن صفة الإلزام ليست هى كل العامل الوقائى للهيئة السياسية ضد الجريمة ، فدوركيم ومدرسته يضيف صفة أخرى لها أثرها فى منع الإجرام هى صفة الجاذبية attraction[٢]، فلا يكفى الدولة اللجوء إلى الإرهاب وسلطة القانون لإيقاف موجات الإجرام فى المجتمعات البشرية ، وإنما يجب أن تلجأ كذلك إلى تحبيب الناس فى المجتمع نفسه بخلق المناسبات القومية التى تجذب الأفراد إليها وتربطهم بمجتمعهم ، وتجعلهم من أنفسهم يعملون على إعلاء شأنه ورفع قدرته بدلا من الخفض منه بالاعتداء فيه على الغير وارتكاب الجرائم . وهذا يتحقق لو عملت الدولة على خلق مناسبات شعورية يحسون فيها أنهم يندمجون بل ينصهرون فى المجموع كله فتصل هيبة المجتمع إلى قرارة نفوسهم يخشونها ويحبونها فى الوقت نفسه ويشعرون بفضل هذا بنوع من التضامن والتماسك مع المجتمع ولا يقبلون بعد ذلك إطلاقاً على الاعتداء على سننه وقوانينه ، وهكذا تصبح الهيئة السياسية عاملا وقائياً ضد الجريمة[٣] .

هذه المناسبات التى يجب أن تهتم بها الدولة هى الأعياد والمواسم القومية وهى التقاليد الخاصة بالهيئات الاجتماعية فيها ، فهذه العناصر الاجتماعية لا تقوم على إرهاب كإرهاب القوانين الوضعية وإنما على جزاء أدبى يجعل الفرد من نفسه يستحى من ارتكاب الجرائم فى المجتمع وتجعله ينجذب من نفسه إلى الاشتراك فى هذه المناسبات الجمعية التى تقوى فى ذاته الحس الاجتماعى . قد تكون هذه المناسبات سارة وهى كذلك فى الغالب ، وقد تكون أحياناً مؤلمة كالمناسبات القومية المشهورة كذكرى موت زعيم كبير أو كذكرى حرب قومية عاتية كانت مثلا للتحرير من رق الاستعباد والاستعمار . . . إلخ وعادة تكون المناسبات المؤلمة أبعد أثراً فى النفس لما لها من الصفة الحيوية فى حياة المجتمع[٤] ، فهذه

---

(١) Règles, P. 7 + وأيضاً الدكتور عزت آراء فى طبيعة الظواهر الاجتماعية مصر ١٩٤٩ ص ١١ .

(٢) Règles, Préf. 2e. édition, 20, 21.

(٣) Suicide, 215-222.

(٤) الدكتور عبد العزيز عزت – آراء فى طبيعة الظواهر الاجتماعية – مصر ١٩٤٩ ص ١٥

المناسبات بنوعيها هى العامل المهم — وليس التشريع والقانون الوضعى — الذى يجب أن تهتم وتعنى به الدولة لمنع الإجرام وتجنيب الناس فى المجتمع نفسه وحياته المشتركة .

إذا لم تفلح الأسرة والهيئة الدينية والهيئة السياسية فى منع الإجرام ووقع بالفعل وتأكد وقوعه وتكرر فإن رجال الاجتماع لا يدب اليأس فى نفوسهم ، فهم أول من يقول بتوجيه الإصلاح الاجتماعى فى اتجاه آخر ، وأول من يدعو إلى تقويم الإجرام فى المجتمع والعمل على الحد من انتشاره ومقاومته بوسائل اجتماعية أخرى غير الوسائل الثلاث المشار إليها . وهذه المقاومة نراها على نوعين : النوع الأول يتلخص فى وضع طرق فعالة للعلاج لها الصفة الوقائية أى أنها تنظر إلى المستقبل ، وتجتهد فى منع الجرائم قبل وقوعها ، فهى سياسة اجتماعية تحارب الداء ، وتشن الغارة على عوامل الإجرام ، وعلى الأسباب الدافعة له فى مختلف صورها حتى يوقف مفعولها ولا تضر المجرمين والمجتمع على السواء كمعالجة الأزمات الاجتماعية فى أنواعها المتباينة مثلا مقاومة الفاقة والعجوز ، والتيارات الثقافية الضارة ، والإدمان على الخمور . . . . إلخ[1] وغير ذلك من ألوان الأمراض الاجتماعية المنتشرة ، وهى سياسة يجب كذلك أن تحيط الفرد بسياج اجتماعى منيع يحميه من الرذائل والشرور سواء كان ذلك فى المدرسة فى طفولته أو فى الهيئة المهنية عند ما يبتدئ فى مزاولة صنعة معينة[2] ، ولهذا نجد فى البلاد التى تحرم فيها الخمور قلة عدد الجرائم ، وحيث يقوى إشراف المدارس تقل جرائم الأطفال ، وحيث تسود الأخلاق المهنية وتحترم ، تقى الأفراد ضد الجريمة وتجعلهم يخلصون فى مهنتهم ولا يحاولون القيام بمحاولات ضارة بالمجتمع — وتجعل التاجر أميناً — فى مهنته — والمحاسب دقيقاً فى عمله ، والعامل منتجاً فى حرفته وصناعته . . . إلخ .

والنوع الثانى نراه يتلخص فى وضع طرق للعلاج لها صفة الشفاء ، فهى طرق تنظر إلى الماضى لا إلى المستقبل وتجتهد فى الخفض من قيمة الجريمة فى ذاتها وتقويم المجرمين وانتشالهم من سقطتهم — وهنا يجب ألا يركن إلى تشديد العقوبة فيأخذ الجزاء شكلا انتقامياً لأن هذا من شأنه يثبت الجريمة فى نفوس

(١) Suiside, 264-288.
(٢) Division, Préf. 2e. édition.

المجرمين ولا يقضى عليها[١] ويدفع بمن لم تتغلغل الجريمة عندهم إلى التأصل فى نفوسهم. ولهذا وجب التمييز بين من أخطأ لأول مرة وبين من تكررت جرائمه ، فالأول يصح أنه اندفع فى جرمه بسبب الإغراء أو كان ضحية للظروف التى أحاطت به ، فيكون المجرم قابلا للتوبة والتكفير عن جريمته ، ولهذا وجب ألا يعامل مثل هذا الشخص كمجرم بالمعنى الصحيح واعتبار أن الجريمة قوضت كل المعانى الاجتماعية الإنسانية عنده فيقضى عليه لأنه ربما تاب وكفر عن جرمه فلا تضيع قيمته فى الحياة كإنسان . بينما الثانى يصح أنه اندفع مرات إلى الجريمة بسبب تطبيق القانون المفروض فيه أنه يمنعها وذلك بمحاكمته بشكل قاس يزيد من نقمة المجرم على المجتمع ومن فيه فتتأصل فى نفسه ويعود إلى ارتكابها مراراً ، ولهذا ينصح رجال الاجتماع بالخفض من قيمة الجريمة وبالتخفيف من العقاب[٢] وبالحكم مع إيقاف التنفيذ وبهذا يؤجل تطبيق العقاب لمدة معينة ، وإذا انقضت هذه المدة ولم يقترف المجرم ذنباً فإن المجتمع يجب أن يصفح عنه . إن إيقاف التنفيذ الذى يقول به رجال الاجتماع قلل عدد من تكررت أخطاؤهم بنسبة ٣ إلى ٤ ومنع المجرم بالمناسبة أى الذى أجرم عرضاً من أن يصبح مجرماً بالعادة . أما من تأكد عندهم الإجرام وثبت فيهم فيجب علاجهم عن طريق العمل والعمل ظاهرة اجتماعية ، فإذا لم يفلح العمل فى تقويمهم فيجب اللجوء إلى الإبعاد والنفى ، فهذا خير عند رجال الاجتماع من السجون ، ومن هذا يتضح أن نظام العقاب يصح أن ينقذ أناساً من الإجرام فلا يقضى عليهم بسبب جرائمهم القضاء المبرم ، وبهذا يبتعد القانون فى الجماعات الراقية مما عابه من الصرامة والقسوة والشدة فى شكله غير المكتوب فى الجماعات المتأخرة[٣] .

ومجمل القول إن الجريمة من وجهة نظر علم الاجتماع ليست بظاهرة فردية تفسر بمظهر من مظاهر الوجود الشخصى كالسمات الجسمية وكالتقليد بوصفه حالة نفسية ، وكالأمراض العقلية وغير ذلك من العوامل التى تشتق من طبيعة الإنسان باعتباره فرداً لا يمت إلى مكان معين أو زمان معين ، فكل النظريات

---

(١) انظر فى مجلة علم النفس مجلد ٤ عدد ٢ أكتوبر ١٩٤٨ ص ٢٨٠ المقال القيم للدكتور يوسف مراد : فى بعض نواحى علم النفس الجنائى من الوجهة التكاملية .

(٢) Division, 206-208.

(٣) Ibid., 103.

التى ارتكزت على مثل هذه الأسس وغيرها مما أشرنا إليه معيبة لأنها نظرت إلى المجرم ولم تنظر إلى الجريمة فى ذاتها ، وهذا على عكس الاتجاه الاجتماعى فهو يبحث عن الجريمة ويعتبرها ظاهرة اجتماعية لا تقل فى قيمتها عن سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى فهى عامة مثلها لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً فهى من المستلزمات الضرورية للحياة الاجتماعية ، ودوافعها من النوع نفسه فهى لا تخضع ، لعوامل خارجية طبيعية وإنما لعوامل خارجية يولد الفرد فيجدها سابقة لظهوره فى المجتمع ، ولعل أهم هذه العوامل الاجتماعية كما رأينا ضعف أثر الهيئة العائلية على أعضائها ، وضعف أثر الهيئة الدينية على مبتغيها ، وضعف أثر الهيئة السياسية على من تسوسهم . وأن علاج الجريمة ينحصر فى سياسة اجتماعية ذات ناحيتين : ناحية تنظر إلى الماضى وترمى إلى الخفض من أهمية الجريمة عند المجرم وذلك بعدم معاقبته عقاباً صارماً يقوم على الانتقام منه ، لأن صرامة التشريع عادة لا تجدى شيئاً وتغرس الجريمة أكثر فى نفس المجرم ، ولهذا وجب الركون إلى تخفيف الجزاء وجعله وسيلة للتوبة والتكفير عن الجريمة من ناحية المجرم ، ووسيلة للمغفرة من ناحية المجتمع .

عبد العزيز عزت